

أثر سياسات الحوكمة على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية من منظور إقليمي في الدول النامية

سلطان عقلا المرشد (*)

جامعة الحدود الشمالية

(قدم للنشر في 5/3/1440هـ، وقبل للنشر في 16/9/1440هـ)

ملخص البحث: تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الحوكمة ومستوى النمو الاقتصادي في الدول النامية. وقد اعتمدت الدراسة على مؤشرات الحوكمة المقترحة من قبل البنك الدولي (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، سيادة القانون، جودة التشريع، إبداء الرأي والمساءلة)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) التي تم تطبيقها على عينة تتكون من 100 دولة نامية خلال الفترة 2002 - 2016 م. وفي المرحلة الأولى عمدت الدراسة إلى اختبار النموذج على العينة الإجمالية للدول النامية، حيث أظهرت النتائج التأثير الواضح لكل مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي، وبينت النتائج الأهمية النسبية لمؤشرات فعالية الحكومة، ومحاربة الفساد، وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقاتها مقارنة بمؤشرات الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف وسيادة القانون وإبداء الرأي والمساءلة. وفي مرحلة ثانية تم اختبار النموذج على عينات تمثل مجموعات إقليمية حسب تصنيفات البنك الدولي ذات العلاقة بالتنمية والنمو والاقتصادي. وقد أظهرت النتائج أهمية مؤشري محاربة الفساد وكفاءة الحكومة لرفع مستوى النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط والدول الآسيوية على حد سواء. أما فيما يخص دول أمريكا اللاتينية، فقد أظهرت النتائج أن مسألة إبداء الرأي والمساءلة وفعالية الحكومة تعتبر من الأولويات التي من شأنها دعم مسارات التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الحوكمة، الدول النامية، السلاسل الزمنية المقطعية.

The Impact of Governance Policies on Economic Growth in Developing Countries: Empirical Study from Regional Perspective

Sultan O. Almarshad (*)
Northern Border University

(Received 14/11/2018, accepted 21/5/2019)

Abstract: This study seeks to identify the interrelationship between governance and the level of economic growth in developing countries. The study used indicators of good governance adopted by the World Bank (control of corruption, government effectiveness, political stability and absence of violence, role of law regulatory quality, voice and accountability). Panel data covering 100 developing countries during the period 2002-2016 were analyzed. At the first stage of analysis, the model has been applied to the whole sample of developing countries, and the results showed the relative importance of the indicators of government effectiveness, control of corruption, regulatory quality, compared with the indicators of political stability and absence of violence, the role of law, and voice and accountability. In the second stage, the model was tested on samples of countries representing regional groups— according to World Bank classification. The results of the second test highlighted the importance of the control of corruption and government effectiveness to economic growth in regional groups of Africa, North Africa, the Middle East, and Asian counties. While the same test showed the strong link between indicators of voice and accountability and control of corruption are important for the economic growth in Latin American countries.

Keywords: Economic Growth, Governance, Time Series Data (PANEL), Developing Countries



DOI:

(*) Corresponding Author:

Associate Professor, Public Administration Department,
College of Business Administration, Northern Border
University, P.O. Box: 1321, Posta Code: 91431, Arar,
Kingdom of Saudi Arabia.

(*) للمراسلة:

أستاذ مشارك، قسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة
الحدود الشمالية، ص ب: 321، رمز بريدي: 91431، عرعر،
المملكة العربية السعودية.

e-mail: sulshad@hotmail.com

مقدمة:

الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الرسمية في إدارة التنمية الاقتصادية إلا أن التركيز على فعالية الحكومة وجودة أدائها لم ينل النصيب المطلوب من الإهتمام خاصة فيما يتعلق بتطبيقات الحكم الرشيد مقارنة بالاهتمام الذي توليه الكثير من الدراسات لمفهوم حوكمة الشركات . ويعدّ تحسين الحوكمة في القطاع الحكومي أمراً حيوياً لدفع جهود التنمية والتوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة النمو في الدخل الوطني، الذي ينعكس إيجاباً على دخل الفرد ومستوى الرفاهية الاقتصادية. وهذا يستلزم جهوداً كبيرة لوضع الإستراتيجيات الضرورية لتنفيذ تطبيقات الحوكمة، لرفع مستوى الفاعلية والكفاءة في الأداء الحكومي.

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الحوكمة وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية يأتي في مقدمتها متغير التنمية الاقتصادية. وتعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبرى باعتبار أن العديد من الدول عملت على الالتزام بمعايير الحوكمة وذلك لرفع نسبة النمو الاقتصادي. وتشير معظم أدبيات البحث المهمة بظاهرة الحوكمة إلى دور الاستقرار السياسي وكفاءة الحكومات، وبصفة عامة الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد في رفع مستوى النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تقليص الفجوة في اتجاهات البحث في هذا الجانب في الدول النامية، من

تعتبر الحوكمة المحرك الأساسي للفاعلية والكفاءة في إدارة التنمية وتعزيز قدرة الإقتصاد الوطني للمنافسة والنمو نحو تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة ومستدامة. والحوكمة هي الوسيلة الناجعة للحكومات لممارسة سلطاتها على الوجه الأمثل وتحسين أدائها بالتخطيط السليم وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في صنع القرار في إطار مجموعة من القوانين والأنظمة والاجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة وتطوير الأداء من خلال رسم وتنفيذ إستراتيجيات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تلبى احتياجات المواطنين من خلال منظومة متكاملة من العلاقات والنشاطات التي تعكس تفاعل السلطات مع محيطها الداخلي والخارجي بطريقة تمكنها من أداء دورها المنشود في التنمية الوطنية الشاملة.

لقد تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية الدراسات الخاصة بتحليل تطبيقات الحوكمة في القطاع الحكومي مع التحول الكبير في مفهوم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومع تنامي الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الرقابة على أعمال الحكومة، وجودة الخدمات العامة في إطار تعزيز المفاهيم والقيم المتعلقة بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون، والمشاركة الشعبية في توجيه السياسات وصنع القرارات. وبالرغم من

البحث، بالإضافة إلى المقدمة على أربعة محاور رئيسية. تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والحوكمة، في حين اهتم المحور الثاني بأدبيات البحث والدراسات السابقة، وجاءت الدراسة التطبيقية في المحور الثالث. وقد اعتمدت على تطبيق نموذج البانل (Panel Model) لتحليل نوعية العلاقة بين معايير الحوكمة من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وأخيراً تضمن المحور الخامس الخاتمة والتوصيات.

الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والحوكمة

النمو الاقتصادي ومحدداته:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. ويمكن تعريفه كذلك بأنه ذلك التغيير الإيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن. وتتصف هذه الزيادة في الإنتاج بالاستمرارية لفترة طويلة من الزمن، وهذه الاستمرارية تميز النمو عن التوسع الاقتصادي الذي يمثل زيادة الإنتاج لفترة قصيرة نسبياً. ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها. كما يمكن قياس النمو الاقتصادي عن طريق نسبة الزيادة في

حصّة الفرد في الإنتاج. (Per capita GDP)

ويرى عالم الاقتصاد (Kuznets, 1955) أن النمو الاقتصادي يمثل ارتفاعاً طويلاً الأجل في

خلال التعرف على أثر تطبيق أساليب الحوكمة الرشيدة في النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية بوجه عام، والنمو الاقتصادي بوجه خاص.

مشكلة الدراسة:

يعد موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل بال المحللين الاقتصاديين، وصانعي السياسات العامة، لما له من أثر كبير على تطور ورفاهية المجتمعات. وبناءً على ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مساهمة الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في الدول النامية في رفع نسب النمو الاقتصادي.

وتحاول هذه الدراسة من هذا المنطلق الإجابة عن السؤال التالي: ما مدى أثر تطبيق معايير الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج الأساليب القياسية، وبصفة خاصة نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتي تسمى كذلك (بنماذج البانل) لإبراز تأثير تطبيق معايير الحوكمة المعتمدة من طرف البنك الدولي (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، سيادة القانون، جودة التشريع، إبداء الرأي والمساءلة)، على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من 100 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين 2002-2016 م.

محاور الدراسة:

للإجابة عن مشكلة الدراسة اشتمل هذا

التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً. ويرتبط النمو الاقتصادي كذلك بعوامل أخرى إنسانية وهيكلية وثقافية مثل: طريقة الحكم والإدارة، وكفاءة الأداء، والمشاركة المجتمعية، وفاعلية المجتمع المدني، ومستوى التعليم والبحث والتطوير، والبنية التحتية، والصحة والخدمات.

مفهوم الحوكمة ومعاييرها:

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد وشامل للحوكمة إلا أنه يمكن ببساطة تعريفها بأنها الطريقة التي تتبعها السلطة لإدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا التعريف يتضح أن مصطلح الحوكمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بإدارة عملية التنمية في القطاعين العام والخاص. كما أن هذا التعريف يتسع ليشمل قدرة القطاع العام في خلق إطار عام لإدارة التنمية وتسيير الأعمال بأساليب فعالة ورشيده، بما في ذلك الشفافية والمساءلة في الأداء الاقتصادي والمالي (World Bank, 1991). وبصفة عامة يتعلق مفهوم الحوكمة بالبيئة المؤسسية التي يتفاعل فيها المواطنون فيما بينهم ومع الجهات الحكومية والمسؤولين.

ولقد اهتمت العديد من المنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك البنك الدولي بموضوع الحكم الرشيد؛ حيث تم ربطه بعملية صنع القرارات الرشيدة، وبصفة عامة تشتمل

إمكانيات العرض للبضائع الاقتصادية المتنوعة بشكل متزايد، والتي تعتمد بشكل كبير على التنامي المطرد في التقنيات المتقدمة والقدرة على التكيف المستمر مع المتطلبات المؤسسية والأيدولوجية المحيطة. وبصفة عامة يمثل النمو الاقتصادي مرحلة تحول في الاقتصاد تعكس زيادة تدريجية مطردة في الإنتاج أو الرفاهية (غانية، 2016 م). وحسب (Joseph Schumpeter فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة متلازمة للنمو السكاني وكذلك نمو الإذخار (عجيمة والليثي، 2004م، ص: 91). وبصفة أدق فإنه يمكن تعريف النمو بأنه الزيادة في إجمالي الدخل الوطني مع كل ما يحققه من ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وترى النظرية الاقتصادية أن النمو الاقتصادي مرتبط بعوامل كثيرة، لعل من أهمها العمل ورأس المال الحقيقي والتقدم التكنولوجي. فعنصر العمل يشمل القدرات المادية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات. أما عنصر رأس المال الحقيقي فهو يشمل مجموعة الاستثمارات التي تستعمل في عملية الإنتاج في وقت معين، وفي هذا المجال يشير مفهوم التقدم التقني إلى الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية من خلال الاختراع أو الابتكار. فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على الإنتاجية وتنمية القوى العاملة من حيث

الانتخاب ونسبة النساء المنتخبات في البرلمان. أما المؤشرات غير الموضوعية فهي المؤشرات التي تقوم على أساس استقصاء آراء عينة من الخبراء الدوليين والسكان وهذه الآراء غير موضوعية لأنها تعبر عن وجهات نظر شخصية حسب الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية والعقائدية لهؤلاء الخبراء. وعادةً ما تكون المؤشرات غير الموضوعية محل اهتمام ودراسة من طرف المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث المجتمعية والمنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية. وتتمثل أهم المؤشرات غير الموضوعية في: الحريات المدنية، وحرية الصحافة والحقوق السياسية، والحق في إبداء الرأي، ودولة القانون، والاستقرار السياسي، وغياب العنف ومؤشر الفساد المالي.

والجدير بالذكر أنه مع بداية تسعينيات القرن الماضي بدأت مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية تهتم بموضوع الحوكمة ومؤشراتها فعلى سبيل المثال أصدرت مجموعة (The Political Risk Services) (PRS) المؤشر المركب للمخاطر القطرية المدرج في الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide) (ICRG). وبصفة عامة تشمل هذه البيانات مجموعة من مؤشرات تعبر عن الحوكمة، مثل الاستقرار السياسي، وبيئة الأعمال، والصراع الداخلي والخارجي، والفساد، وتدخل الجيش والدين في السياسة، والصراع الديني والطائفي، وكفاءة

الحوكمة على القيم والسياسات والمؤسسات التي تمكن المجتمعات من إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبحسب أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الحكم الرشيد والديمقراطي يتميز بمبادئ المشاركة والشفافية والكفاءة والفعالية والاستجابة والمساءلة والعدالة والشمولية وحكم القانون (UNDP, 1998). وفي هذا الإطار تؤكد تعريفات البنك الدولي على وجود أبعاد عديدة للحوكمة تتمثل أساساً في إدارة القطاع العام والشؤون المالية والمحاسبية والإطار القانوني للتنمية والشفافية.

وعلى وجه التحديد يحتوى مفهوم الحكم الرشيد على مؤشرات لإبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، وبالتالي فإن الحكم الرشيد يضم أبعاداً غير كمية يصعب إخضاعها للقياس الكمي وهذه الأبعاد ذات حساسية كبيرة لعلاقتها بسياسة الدولة وتوجهات القادة، لكن رغم ذلك تم وضع مؤشرات لقياس الحكم الرشيد تتمثل في صنفين رئيسين هما: المؤشرات الموضوعية والمؤشرات غير الموضوعية. وتقوم المؤشرات الموضوعية على أساس قياس متغيرات لا تقبل الجدل في مظهرها الشكلي مثل: نسبة المشاركة ونسبة الانخراط في النقابات وعدد المنظمات غير الحكومية وتاريخ حصول المرأة على حق

يكون فيها دائماً ارتفاع كبير في الدخل القومي والثروات الوطنية، ويكون النمو الاقتصادي فيها مرتفعاً (سارة وحسيبة، 2012م). وفي هذا الإطار تؤكد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية على أن الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة يؤدي بصفة مباشرة إلى رفع مستوى أداء القطاعات والوحدات الاقتصادية، ويساهم بصفة فعالة في رفع مستوى النمو الاقتصادي. لذلك فإن الحوكمة تساهم في تعزيز العمل الحكومي، وإدارة التنمية، وتساعد على الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية ودعم القدرات التنظيمية والمالية للاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز المساءلة والتوزيع العادل للثروة والخدمات. ويرى البعض أن الحكم الرشيد في الأساس هو مكون اقتصادي، وأن فشل برامج الإصلاح في كثير من الدول يرجع لعدم قدرة هذه الدول على إدارة الموارد الوطنية بشكل متوازن ورشيد (فريد، 2014م). وحسب أدبيات البنك الدولي تعتبر الحوكمة هي إحدى مقومات الإصلاح والتطوير على كافة المستويات المؤسسية، والمحرك الأساسي للتطور والنمو الاقتصادي، من خلال حسن تدبير وإدارة الموارد، وتحسين الأداء الحكومي في التنمية الاقتصادية (World Bank, 1997). فمفهوم الحكم الرشيد بأبعاده المختلفة يهدف بشكل أساسي إلى تحسين أساليب الحكم والإدارة من أجل رفع مستوى المعيشة والخدمات للمواطنين،

الإدارة والديمقراطية. ومن ناحية أخرى فقد اقترحت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index،CPI) أما منظمة (Freedom House) فقد اهتمت بقياس الحوكمة من خلال تقييم احترام القوانين المنظمة للحياة السياسية من ناحية والحريات العامة من ناحية أخرى. وقد قام البنك الدولي بإنشاء قاعدة بيانات (World Wide Governance Research Indicators). وهذه القاعدة اعتمدت ستة مؤشرات للحكومة، وهي السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة أو كفاءة الحكومة، والاستقرار السياسي، وعدم اللجوء إلى العنف، وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، وسيادة القانون، وإبداء الرأي والمساءلة.

الحوكمة والنمو: أدبيات البحث والدراسات

السابقة

إنه من الشائع في أدبيات السياسة والاقتصاد الربط بين الحوكمة وفعالية أساليب الحكم والإدارة والكفاءة في إدارة التنمية الاقتصادية، بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المختلفة، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وتحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي (Badun, 2005; Dixit, 2007; World Bank, 2003). ولقد توصلت العديد من الأبحاث والدراسات التي أجريت حول موضوع الحوكمة والنمو الاقتصادي إلى نتائج مفادها: أن كل الدول التي تتميز بمؤسسات ذات شفافية

على أن الحوكمة هي الطريقة الفاعلة للحكم والإدارة والاستغلال الأمثل للموارد الوطنية من خلال تأثيرها الإيجابي على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي (Dixit, 2007; Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011; Knack & Keefer, 1995; Mauro, 1995). ومن جوانب الحكم الرشيد بحسب (Kaufmann et al., 2011) الفاعلية الحكومية وقدرة الحكومة على إدارة المقدرات والموارد الوطنية والأموال العامة بشكل يخدم عملية التنمية والنمو الاقتصادي وتحفيز القطاعات المنتجة. والحكم الرشيد من هذا المنظور يعتبر أداة للإصلاح الاقتصادي لتحسين إدارة واستغلال الموارد الطبيعية، وتوسيع سوق العمل، وتشجيع حرية السوق والمنافسة، ورفع مستوى النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمار والتبادل التجاري. وفي هذا السياق فقد بينت دراسة (Weiss, 2000) أهمية تطبيق أساليب الحكم الرشيد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال المساءلة والشفافية والرقابة المالية على إدارة موارد الدولة. وربطت دراسة (Edison, 2003) بين أساليب الحكم الرشيد وفاعلية وكفاءة المؤسسات الحكومية كعوامل محفزة لإدارة التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي (Abdellatif, 2003). وأكدت دراسة (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2006) حول العلاقة بين الحكم

وذلك بتوجيه كافة الطاقات والموارد نحو تحقيق التقدم والنماء من خلال إستراتيجيات فاعلة في الإدارة والتنمية، وبناء اقتصادٍ وطني يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستمر (United Nation, 2011). وفي هذا الإطار يرى (Kemp, Parto, & Gibson, 2005): أن الحكم الرشيد أداة للحكم والإدارة يساعد في وضع الإطار القانوني والخطط التنظيمية والإجراءات اللازمة للاستخدام الأمثل لكافة الموارد الوطنية، بشكل يحقق التوزيع العادل للثروة، ومحاربة الفقر، وخلق فرص جديدة للعمل. ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010م) كذلك على الترابط الوثيق بين تبنى أساليب الحكم الرشيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة المادية والبشرية، فالحكم الرشيد يعزز الشفافية، ويقلل من فرص الفساد، ويوسع قاعدة المشاركة في صنع القرار، ويزيد من فعالية وكفاءة الحكومة بإدارتها للتنمية والاقتصاد. (United Nations, 2010). أما دراسة (Kato, Kaplan, Sophal, & Sopheap, 2000) فقد أشارت إلى أهمية أساليب الحكم الرشيد مثل: المساءلة والشفافية والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال لامركزية الإدارة المالية، وتنوع واستدامة مصادر التمويل، وبناء منظومة وطنية للتكامل الاقتصادي بين القطاعات الحكومية والخاصة. ومن ناحية أخرى أكدت العديد من الدراسات

(2005). وهناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بشكل خاص في الدول النامية يمكن إيجاز بعضها كما يلي: دراسة أحمد المطوري (2011م) حول أثر مؤشرات إدارة الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في العراق. وقد بينت هذه الدراسة أن معظم هذه المؤشرات غير متوفرة على مستوى التطبيق، مما يفسر ضعف التنمية والنمو الاقتصادي في العراق، بسبب ضعف الإشراف والرقابة على المشاريع، ونفشي الفساد المالي والإداري. وأكدت الدراسة على الترابط الوثيق بين مؤشرات الحكم الرشيد حيث لا يمكن تحقيق أي منها على حساب الآخر، بل يجب تطبيقها معاً في آن واحد للرفع من مستوى التنمية الاقتصادية، مع ضرورة المشاركة الفاعلة من جميع القطاعات الحكومية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، للعمل باتجاه رفع مستوى الفاعلية التنظيمية والكفاءة الاقتصادية. دراسة البراوي (2012م) حول محددات الحوكمة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية لعينة من أربعة عشر بلداً عربياً أظهرت أن تدني مستوى التنمية الاقتصادية، وانخفاض مستوى الرفاهية، يعزى لضعف الشفافية والرقابة، وانعدام المساءلة، وإساءة استغلال النفوذ، وانتشار الفساد مما انعكس سلباً على فعالية النشاط الاقتصادي، وأدى إلى الحد من النمو الاقتصادي.

الرشيد والنمو الاقتصادي والتي شملت 209 دولة على العلاقة بين أساليب الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي ممثلاً بدخل الفرد. وبينت دراسة (Gray, 2007) حول العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي أن معايير الحوكمة التي تشكل الأساس في كثير من سياسات الإصلاح المؤسسي والاقتصادي كان لها تأثير ملموس على إعادة الهيكلة الاقتصادية وتسريع النمو ورفع مستوى المعيشة في كثير من الدول. وكذلك أكدت دراسة (Mehanna, Yazbeck, & Sarriddine, 2010) التي شملت أكثر من عشرين دولة نامية أن الحوكمة محفز أساسي للتنمية والنمو الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بمحاربة الفساد المالي، وتنافسية القطاعات المنتجة، ورفع مستوى الأداء الاقتصادي. وقد بينت العديد من الدراسات الأخرى الأثر المباشر للحكومة على كفاءة الإدارة الحكومية للتنمية والاقتصاد، وفي تحفيز القطاعات المنتجة، ورفع مستوى دخل الفرد، والدخل الإجمالي للدولة (Aizenman & Spiegel, 2006; Maiti & Mukherjee, 2013). حيث أشارت هذه الدراسات إلى أهمية أساليب الحوكمة والإدارة الرشيدة في زيادة مستوى النمو والرفاه الاقتصادي وخلق بيئة محفزة للاستثمار وتعزيز التنافسية في الأسواق (Globerman & Shapiro, 2002; Maiti & Mukherjee, 2013; World Bank,

دراسة سايح بوزيد (2012م) حول دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر بينت الدراسة أنه على الرغم من جهود الإصلاح التنموي والاقتصادي في الجزائر كما هو الحال في معظم الدول العربية، فإن تعثر هذه الجهود يعزى إلى ضعف الهياكل التنظيمية والقانونية، وتدني مستوى المشاركة السياسية، وفشل الأساليب التقليدية للحكم والإدارة، وضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في النشاط الاقتصادي والتنموي، وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لإدارة التنمية، وعدم القدرة على تهيئة البيئة المحفزة للاستثمار، بالإضافة لهشاشة مقومات البنية التحتية ودعائم التنمية المستدامة.

دراسة محمد العجلوني (2013م) حول أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية. وقد أشارت هذه الدراسة إلى وجود أثر لأساليب الحكم الرشيد على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث أظهرت النتائج أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات وحوكمتها في الدول العربية، بغض النظر عن الناتج الإجمالي ومعدل دخل الفرد، وأكدت الدراسة أن تأثيرات مؤشرات الحوكمة تتفاوت في التأثير على النمو الاقتصادي، حيث كان للتشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير أكبر على النمو الاقتصادي، مقارنةً بالمشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي، وعزت ذلك للضعف الواضح في الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي في معظم الدول العربية. دراسة البسام (2014م) حول حالة الحوكمة في المملكة العربية السعودية أكدت أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسعودية لا يؤكد وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات عالية لمؤشرات الحوكمة على الأقل في المدى القصير، وأنه من غير الدقيق تعميم العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والحوكمة، حيث بينت نتائج الدراسة أنه على الرغم من تبني الحكومة السعودية للكثير من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتطوير الهياكل التنظيمية والأنظمة واللوائح، وإنشاء مجالس وهيئات الغرض منها هو تعزيز ودعم الحوكمة الرشيدة، إلا أن أداء الحكومة في مؤشرات الحوكمة الرشيدة مازال أقل من المأمول. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل سياسات الإصلاح على أرض الواقع لرفع كفاءة وفعالية أداء الحكومة، وضمان جودة التشريعات وتطبيقها، ومكافحة الفساد وزيادة المشاركة، وتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية.

دراسة (Campos & Nugent, 1999) حول العلاقة بين الحوكمة والأداء الاقتصادي في منطقتي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والتي شملت 28 بلدا تبين وجود علاقة بين أساليب الحوكمة وبين الأداء الاقتصادي في هاتين المنطقتين، مع اختلاف تأثير هذه العوامل على مستوى المناطق والدول.

من تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي، وأن تحسين إدارة الاقتصاد والانفتاح السياسي ماهو إلا انعكاس للتطور الاقتصادي وعمل آليات السوق بحرية، بعيداً عن المؤثرات السياسية في الاقتصاد، وحركة السوق الطبيعية.

ومن ناحية أخرى فقد أكدت دراسة (Khan, 2008) التي ركزت على مؤشرات البنك الدولي للحكم الرشيد واللامركزية خاصة فيما يتعلق بسبل تطوير التنمية في الدول النامية على أهمية دور الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية وزيادة دخل الفرد في هذه البلدان التي تحتاج لتعزيز البنية الأساسية للاقتصاد من خلال مبادرات الحكومة لتسريع فعالية السوق المحلي ورفع مستوى الإنتاج.

تبين هذه الدراسات وغيرها الدور المحوري للحكومة الرشيدة وأثرها على التنمية الاقتصادية، مما يستدعي ضرورة إعطاء أهمية قصوى لهذا الموضوع في الدول النامية، من خلال البحث والتحليل، خاصة وأن أغلب الدراسات السابقة قد ركزت على التنمية المستدامة بتشعبها وتعدد مؤشراتها، حيث تحاول هذه الدراسة التركيز بشكل أساسي على العلاقة المباشرة بين الحكومة والنمو الاقتصادي في الدول النامية. وعلى وجه التحديد تعمل هذه الدراسة على التعرف على أثر مؤشرات الحكومة المعتمدة من قبل البنك الدولي على معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بنسبة نمو

فبينما يعتبر مؤشر فعالية الحكومة والإدارة عاملاً فاعلاً في التنمية الاقتصادية في دول شرق آسيا، فإن عامل سيادة القانون هو المحدد الأهم في الأداء الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية. وأكدت نتائج الدراسة على ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني وكذلك الشفافية والمشاركة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول في كلتا المنطقتين.

وفي دراسة (Roll & Talbott, 2003) حول العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي في سبع دول في منطقة البلقان أشارت النتائج إلى أن التمايز الإيجابي في النمو الاقتصادي وخاصة على مستوى الدخل القومي الإجمالي يمكن تفسيره باختلاف الالتزام بمعايير الحكومة مثل المشاركة السياسية وحرية التعبير وحقوق الملكية، بينما يمكن ربط ضعف النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل القومي ببعض العوامل السلبية مثل البيروقراطية، وضعف الأداء الاقتصادي، والعوائق الرسمية للانفتاح الاقتصادي.

وأشارت دراسة (Kurtz & Schrank, 2007) حول العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي إلى إشكالية إيجاد معايير موحدة تنطبق على جميع الدول مع اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية ونظم الإدارة المتنوعة حول العالم. وأظهرت نتائج الدراسة على عكس معظم الدراسات السابقة أن التأثير المباشر للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على تحسين سبل الحكم الرشيد أكبر

حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. الدراسة التطبيقية: النموذج القياسي: لتقييم أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول النامية تم الاعتماد على نموذج قياسي يوظف منهجية نماذج البائل. ولأغراض الدراسة

تم اختيار نسبة نمو حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع بينما تم استخدام مؤشرات الحوكمة ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى كمحددات للنمو (متغيرات مستقلة). وعلى هذا الأساس يمكن كتابة النموذج القياسي على النحو التالي:

$$GGDPH_{it} = \alpha_0 + \beta'X_{it} + \delta'Z_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: (i) ترمز للدولة و (t) ترمز للفترة الزمنية، وتمثل (T) عدد الفترات الزمنية لكل دولة محل الدراسة $(T = n \times t)$ و (ε_{it}) الحد العشوائي أو الخطأ العشوائي.

متغيرات مستقلة وقد تم في هذه الدراسة استخدام المؤشرات الستة للبنك الدولي وهي:

- السيطرة على الفساد (Control of Corruption (CC)).
 - فعالية الحكومة (Government Effectiveness (GE)).
 - الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف (Political Stability and Absence of Violence (PS)).
 - سيادة القانون (Rule of Law (RL)).
 - جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها: (Regulatory Quality (RQ)).
 - إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability (VA)).
- وانطلاقاً من هذه التعريفات يمكن كتابة النموذج كما يلي:

ويحتوي هذا النموذج المقترح على المتغيرات التالية:

- المتغير التابع: تم قياس هذا المتغير بنسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC).
- المتغيرات التفسيرية الأساسية للنمو (X): وهي المتغيرات المستقلة التي تمثل المتغيرات الأساسية للنمو، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام المتغيرات التالية:
- GC : الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- INV : الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- HC : رأس المال البشري الذي يتم قياسه بنسبة المتحقيين بالتعليم الثانوي
- INV : نسبة التضخم.
- متغيرات الحوكمة (Z): وهي كذلك

جدول رقم (2 أ) :

قائمة دول العينة (100 دولة)

دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط (18 دولة)	دول إفريقيا (41 دولة)	دول أمريكا اللاتينية (22 دولة)	دول آسيا (19 دولة)
الجزائر	أنغولا	الأرجنتين	أفغانستان
البحرين	بنين	جزر البهاما،	بنغلاديش
مصر	بوتسوانا	بربادوس	كمبوديا
إيران	بوركينافاسو	بوليفيا	الصين
العراق	بوروندي	البرازيل	فيجي
الأردن	الكاميرون	تشيلي	الهند
الكويت	جمهورية أفريقيا الوسطى	كوستاريكا	أندونيسيا
لبنان	تشاد	جمهورية الدومينيكان	كازاخستان
موريتانيا	جزر القمر	الإكوادور	ماليزيا
المغرب	الكونغو،	السلفادور	منغوليا
سلطنة عمان	جمهورية الكونغو الديمقراطية.	غواتيمالا	ميانمار
دولة قطر	كوت ديفوار	هايتي	نيبال
المملكة العربية السعودية	جيبوتي	هندوراس	باكستان
السودان	غينيا الإستوائية	جامايكا	الفلبين
تونس	أثيوبيا	المكسيك	سنغافورة
تركيا	الغابون	نيكاراغوا	سيريلانكا
الإمارات العربية المتحدة	غامبيا،	بناما	تايلاند
اليمن	غانا	باراغواي	أوزبكستان
	غينيا	بيرو	فيتنام
	غينيا بيساو	ترينداد وتوباغو	
	كينيا	أوروغواي	
	ليسوتو	فنزويلا	
	ليبيريا		
	مدغشقر		
	مالاوي		
	مالي		
	موزمبيق		
	ناميبيا		
	النيجر		
	نيجيريا		
	رواندا		
	السنغال		
	سيشيل		
	سيراليون		
	جنوب أفريقيا		
	السيشال		
	تنزانيا		
	طوقو		
	أوغندا		
	زامبيا		
	زيمبابوي		

تقدير النموذج وتحليل النتائج :

تم في هذه الدراسة تطبيق النموذج القياسي على 100 دولة نامية وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2016م. ومن هذا المنطلق فقد تم الاعتماد على نماذج البانل (Panel data Models) أو نموذج بيانات السلاسل المقطعية الذي يهتم بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك حسب التغير في الزمن، وحسب التغير في المشاهدات المقطعية في نفس الوقت.

تقدير النموذج على العينة الإجمالية :

تستهدف المنهجية المتبعة في هذا البحث تقدير أثر المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج القياسي وخاصة منها المتعلقة بالحوكمة على النمو الاقتصادي وذلك بالنسبة لجميع الدول المكونة للعينة وخلال الفترة الممتدة بين 2002-2016م. والجدول رقم (2ب) يبين تقدير النموذج بالنسبة للعينة الإجمالية.

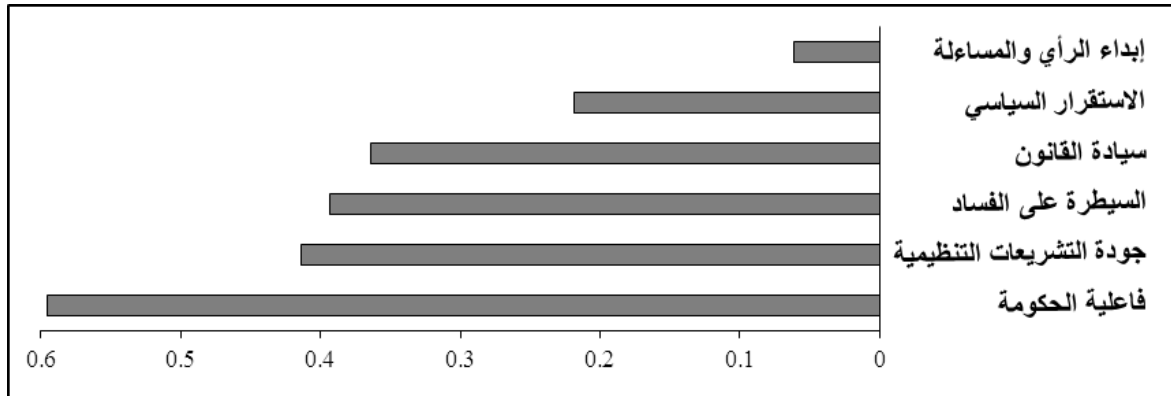
الجدول (2ب) :

أثار الحوكمة على النمو في الدول النامية (العينة الإجمالية)

4.865*** (6.45)	1.544** (1.99)	2.847*** (3.28)	5.665*** (7.39)	2.905*** (3.59)	3.125*** (3.25)	Constant
0.078** (2.33)	0.011 (0.29)	-0.047 (-1.31)	-0.068** (-2.00)	-0.049 (-1.41)	-0.124*** (-3.18)	الإنفاق الحكومي
0.112 (4.15)	0.079*** (4.69)	0.032 (1.41)	0.035 (1.14)	-0.034 (-1.31)	0.083*** (4.96)	الاستثمار
0.743*** (4.34)	0.858*** (5.24)	0.645*** (3.50)	0.015 (0.09)	0.743*** (4.34)	0.598*** (3.42)	نسبة التضخم
0.029*** (56.89)	0.033*** (60.50)	0.033*** (70.88)	0.035*** (88.34)	0.029*** (56.89)	0.033*** (66.01)	رأس المال البشري
-	-	-	-	-	0.393*** (14.84)	السيطرة على الفساد
-	-	-	-	0.595*** (23.78)	-	فاعلية الحكومة
-	-	-	0.219*** (13.31)	-	-	الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف
-	-	0.364*** (15.68)	-	-	-	سيادة القانون
-	0.414*** (16.16)	-	-	-	-	جودة التشريعات التنظيمية
0.061** (2.55)	-	-	-	-	-	إبداء الرأي والمساءلة
100	100	100	100	100	100	عدد الدول

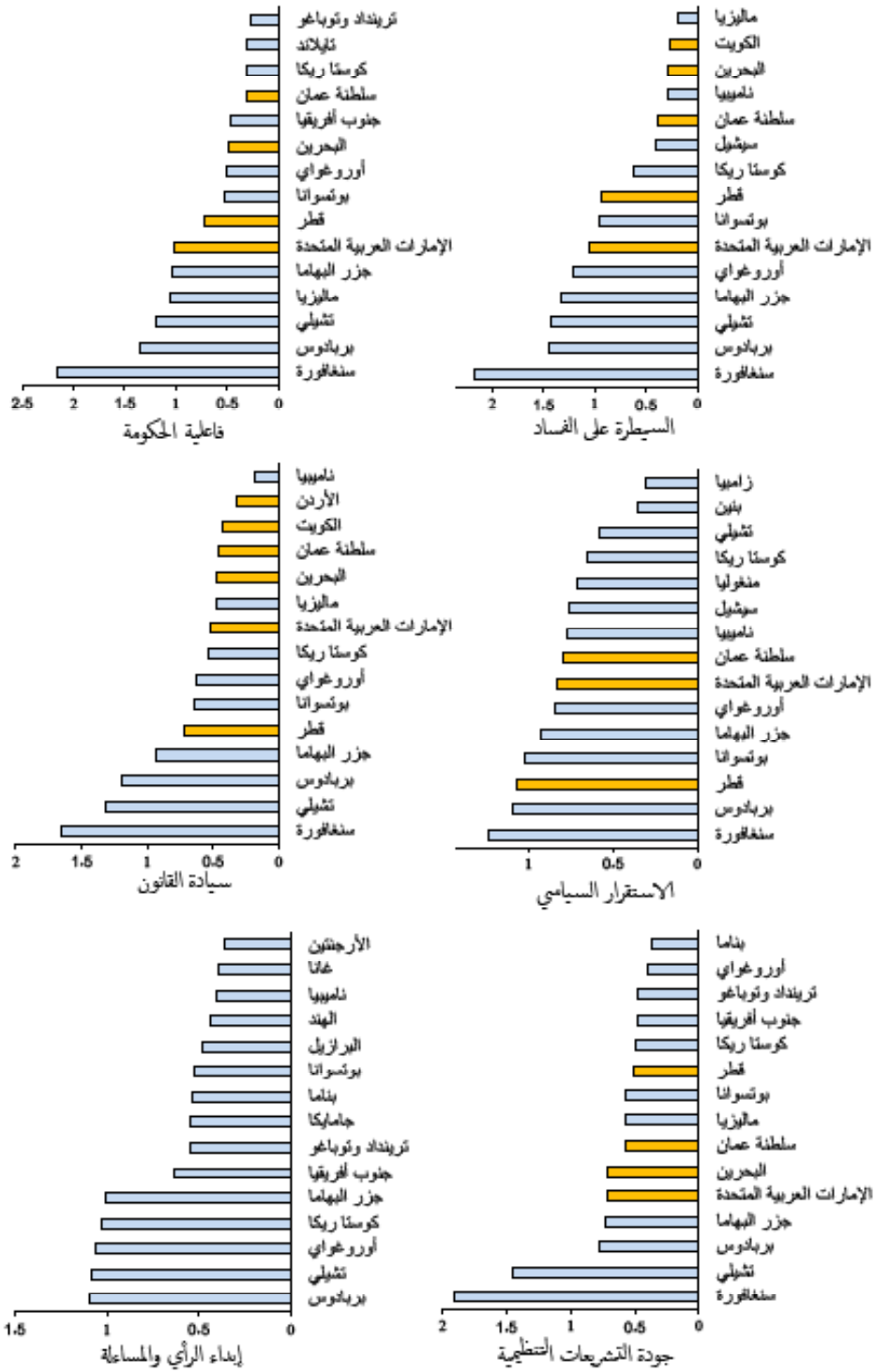
أظهرت النتائج في هذه الدراسة أن المتغيرات الخاصة بالحوكمة: محاربة الفساد، والاستقرار السياسي، وعدم اللجوء إلى العنف، وجودة التشريعات التنظيمية، وسيادة القانون، بالإضافة لمؤشر إبداء الرأي والمساءلة تمثل محددات رئيسة للنمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تتوافق مع الفكرة السائدة التي تعتبر أن الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة يعتبر محفزا أساسيا للنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

ويظهر الشكل رقم (1) نتائج التأثير النسبية لمؤشرات الحوكمة على النمو، حيث أظهرت النتائج في هذا السياق مدى الأهمية النسبية لمؤشرات فعالية الحكومة وجودة التشريعات التنظيمية والسيطرة على الفساد وسيادة القانون، مقارنة بمؤشرات الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف، وسيادة القانون، وإبداء الرأي والمساءلة.



الشكل رقم (1) ترتيب الأهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة في أفريقيا

ويبين الشكل رقم (2) ترتيب الخمس عشرة دولة المتحصلة على المراتب الأولى في مجال مؤشرات الحوكمة. ويظهر هذا الشكل إجمالاً جهود كل من سنغافورة وبربادوس وتشيلي في مجال تحسين معاييرها الخاصة بالحوكمة. وبصفة خاصة: فإن سنغافورة تحتل المرتبة الأولى على مستوى الدول النامية في خمس مؤشرات للحكومة، وهي: السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، وعدم اللجوء إلى العنف، وسيادة القانون، وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، في حين تحتل بربادوس المرتبة الأولى في مجال إبداء الرأي والمساءلة.



الشكل رقم (2) مؤشرات الحوكمة، العينة الإجمالية

تقدير النموذج على العينات الصغرى :
 تم في هذا الجزء من الدراسة اختبار النموذج، ولكن هذا الاختبار للنموذج كان في عينات صغرى تم تكوينها من منظور إقليمي اعتماداً على تصنيفات البنك الدولي، وبالتالي تم تكوين أربع عينات: اشتملت العينة الأولى على الدول الأفريقية، فقط في حين اشتملت العينة الثانية على دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أما العينة الثالثة فقد اشتملت على الدول الآسيوية، وأخيراً احتوت العينة الأخيرة على دول أمريكا اللاتينية. والجدول التالي يحتوي على هذه الاختبارات حسب هذا التقسيم الإقليمي.

جدول (3) :

تأثير الحوكمة على النمو الإقتصادي، العينة حسب التوزيع الجغرافي

شمال أفريقيا والشرق الأوسط						
-	-	-	-	-	0.896*** (12.53)	السيطرة على الفساد
-	-	-	-	0.797*** (9.49)	-	فاعلية الحكومة
-	-	-	0.354*** (6.91)	-	-	الاستقرار السياسي
-	-	0.776** (14.43)	-	-	-	سيادة القانون
-	0.592*** (14.10)	-	-	-	-	جودة التشريعات التنظيمية
0.149** (2.59)	-	-	-	-	-	إبداء الرأي والمساءلة
18	18	18	18	18	18	عدد الدول
إفريقيا						
-	-	-	-	-	0.224*** (5.52)	السيطرة على الفساد
-	-	-	-	0.473** (11.49)	-	فاعلية الحكومة
-	-	-	0.143*** (5.59)	-	-	الاستقرار السياسي
-	-	0.192*** (3.90)	-	-	-	سيادة القانون
-	0.139*** (3.29)	-	-	-	-	جودة التشريعات التنظيمية
0.014 (0.677)	-	-	-	-	-	إبداء الرأي والمساءلة
41	41	41	41	41	41	عدد الدول

**جدول (4) :
تأثير الحوكمة على النمو الإقتصادي، العينة حسب التوزيع الجغرافي**

أمريكا اللاتينية						
-	-	-	-	-	0.430*** (14.96)	السيطرة على الفساد
-	-	-	-	0.576*** (18.33)	-	فاعلية الحكومة
-	-	-	0.387*** (13.18)	-	-	الاستقرار السياسي
-	-	0.455*** (16.20)	-	-	-	سيادة القانون
-	0.317** (9.27)	-	-	-	-	جودة التشريعات التنظيمية
0.675*** (16.22)	-	-	-	-	-	إبداء الرأي والمساءلة
22	22	22	22	22	22	عدد الدول
آسيا						
-	-	-	-	-	1.028*** (12.37)	السيطرة على الفساد
-	-	-	-	1.021*** (29.64)	-	فاعلية الحكومة
-	-	-	0.303*** (5.12)	-	-	الاستقرار السياسي
-	-	0.885*** (13.09)	-	-	-	سيادة القانون
-	0.898*** (16.52)	-	-	-	-	جودة التشريعات التنظيمية
0.121* (1.91)	-	-	-	-	-	إبداء الرأي والمساءلة
19	19	19	19	19	19	عدد الدول

إفريقيا والشرق الأوسط أظهرت النتائج أن كل مؤشرات الحكومة تؤثر على النمو الاقتصادي، إلا أن مؤشري محاربة الفساد وفاعلية الحكومة كان تأثيرهما أكبر في المجموعتين مقارنةً بالمؤشرات

من خلال هذه الجداول نلاحظ الدور الهام الذي تلعبه مختلف أوجه الحوكمة في رفع نسب النمو في معظم الدول النامية. فعلى مستوى مجموعتي الدول الإفريقية ودول شمال

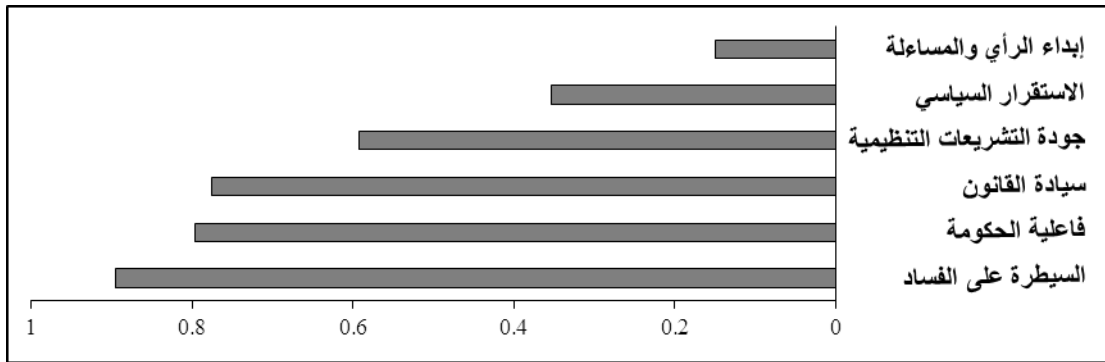
محركات التنمية والنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الكثير من دول المجموعتين خاصة على مستوى الدول الآسيوية. وتتسم اقتصاديات هاتين المجموعتين بالتنوع النسبي لمصادر الاقتصاد وكذلك بالدور الملحوظ للقطاع الخاص مما يجعل مؤشرات الحوكمة الخاصة بإرساء مبادئ القانون وسن التشريعات المنظمة للاستثمار وحركة السوق أكثر أهمية.

ولعله من المهم إبراز الأهمية النسبية لكل مؤشرات الحوكمة في العينات الصغرى التي تم تكوينها من منظور إقليمي. وتوضح الأشكال رقم (3) و(4) و(5) و(6) ترتيب مؤشرات الحوكمة في كل عينة. وبصفة عامة أظهرت النتائج ترتيب معايير الحوكمة بالنسبة لعينة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط كما يلي: جاء متغير السيطرة على الفساد أولاً، وفاعلية الحكومة ثانياً، ومتغير سيادة القانون ثالثاً، ومتغير جودة التشريعات التنظيمية رابعاً، وجاء الاستقرار السياسي خامساً، وقد جاء متغير إبداء الرأي والمساءلة في المرتبة الأخيرة. أما فيما يخص منطقة إفريقيا أظهرت النتائج بصفة عامة أهمية مؤشرات فاعلية الحكومة والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون والاستقرار السياسي، وجودة التشريعات مقارنة بمؤشر إبداء الرأي والمساءلة. وفيما يخص منطقة أمريكا اللاتينية: فقد كانت مؤشرات إبداء الرأي، والمساءلة، وفاعلية الحكومة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد،

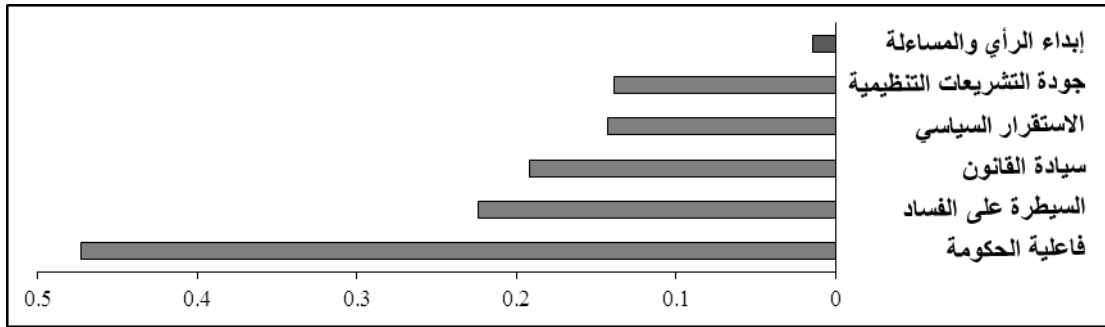
الأخرى، مع ملاحظة أن الأولوية في حالة الدول الأفريقية تأتي لمؤشر فاعلية الحكومة، بينما تظهر أهمية مؤشر محاربة الفساد على النمو الاقتصادي في دول مجموعة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشكل أكبر. وربما يمكن تفسير ذلك بالجهود المتزايدة في كثير من الدول لمحاربة الرشوة وكذلك لتحسين كفاءة الحكومة تزامناً مع الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني في مراقبة أعمال الحكومات خاصة، وأن ترتيب هذه الدول في مجال الشفافية والحوكمة متدني نسبياً ويمثل أحد عوائق النمو والتنمية المستدامة بصفة عامة، وقد ثبت أن الكثير من الشركات العالمية العاملة في هذه الدول قد طُلبَ منها رشاًوى مقابل الاستثمار، مما يقلل الموارد المتاحة للاستثمار، ويولد تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص مجموعتي الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، فقد أظهرت النتائج أن مسألة فاعلية الحكومة كما هو الحال في المجموعتين السابقتين تعتبر من الأولويات التي من شأنها دعم مسار التنمية في هذه المناطق. وعلى الأخص فقد أظهرت النتائج ضرورة مضاعفة جهود مكافحة الفساد وتعزيز جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقاتها بالنسبة لبلدان آسيا، وإبداء الرأي والمساءلة وإرساء مبادئ سيادة القانون بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية. وربما يعزى اختلاف أهمية المؤشرات في المجموعتين لاختلاف

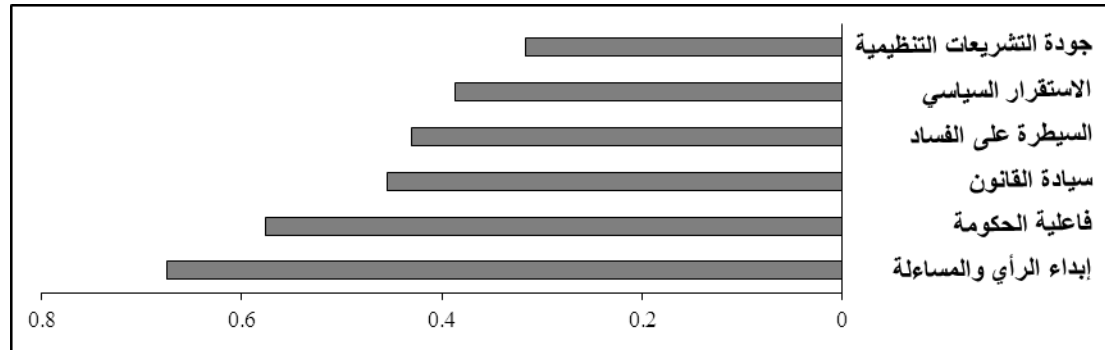
والاستقرار السياسي هي الأهم في مسار دفع النمو الاقتصادي مقارنة بمؤشر جودة التشريعات التنظيمية . وأخيراً: فقد أشارت النتائج فيما يخص الدول الآسيوية الأهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة والتي أبرزت دور السيطرة على الفساد وفاعلية الحكومة وجودة التشريعات التنظيمية وسيادة القانون مقارنة بمؤشرات الاستقرار السياسي وإبداء الرأي والمساءلة.



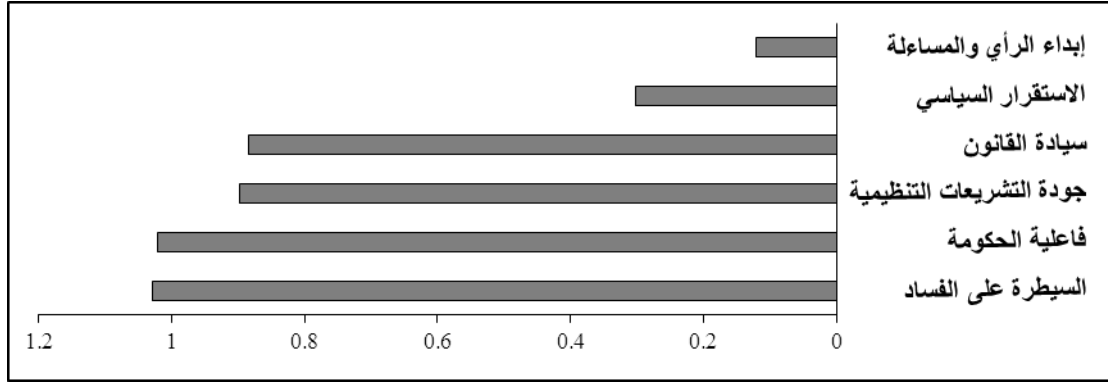
الشكل رقم (3) ترتيب الأهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط



الشكل رقم (4) ترتيب الأهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة في أفريقيا



الشكل رقم (5) ترتيب الأهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة في دول أمريكا اللاتينية



الشكل رقم (6) ترتيب الأهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة في آسيا

أكدت نتائج الدراسة بوجه عام على الفكرة السائدة من أن الالتزام بآليات الحكم الرشيد من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص فقد بينت تلك النتائج حقيقة أنه على الرغم من أهمية جميع مؤشرات الحكم الرشيد للنمو الاقتصادي في الدول النامية إلا أن الأهمية النسبية لكل مؤشر تختلف باختلاف المجموعات الإقليمية بناءً على الاختلافات في أنظمة الحكم والإدارة وكذلك الاختلاف في هيكلية القطاعات الاقتصادية في تلك المجموعات والدول.

المصادر والمراجع: أولاً/ المراجع العربية:

البراي، أنهار أمين. (2012 م). محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول. مؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15 - 17 ديسمبر، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

البسام، بسام عبد الله. (2014 م). الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية. بحوث اقتصادية

خاتمة وتوصيات :

تناول هذا البحث دراسة أثر الالتزام بتطبيق معايير الحكم الرشيد المعتمدة من البنك الدولي والمتمثلة في محاربة الفساد ووجود التنظيمات التشريعية، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، والمشاركة، والشفافية والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة عينة تتكون من 100 دولة نامية خلال الفترة 2002 - 2016 م. ولقد اعتمدت الدراسة التطبيقية في هذا البحث على استخدام بعض النماذج القياسية في إطار ما يعرف بنماذج البانل. وقد توصلت الدراسة إلى أن كفاءة الحكومة، ونوعية التشريعات التنظيمية، ومحاربة الفساد، والاستقرار وعدم اللجوء إلى العنف جميعها عوامل تؤثر بصفة إيجابية وذات دلالة على نسبة النمو في الدول النامية. كما توصلت الدراسة إلى أن تأثيرات مؤشرات الحوكمة تختلف نسبياً حسب التوزيع الإقليمي للدول. ولقد

ثانياً / المراجع الأجنبية والعربية المترجمة

- Abdellatif, A. M. (2003, 20-31 May). *Good governance and its relationship to democracy and economic development*. Paper presented at the Global Forum III on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity, Seoul.
- Aizenman, J., & Spiegel, M. (2006). Institutional efficiency and the investment share of foreign direct investment. *Review of International Economics*, 14(4), 683-697.
- Ajamia, M. A. A., & Ali El-Lithi, a. M. (2004). *Economic development: concept, theories and policies*. Alexandria: University House.
- Ajlouni, M. M. (2012). *The Impact of Good Governance on Sustainable Economic Development in the Arab Countries*. Paper presented at the 9th International Conference on Islamic Economics and Finance (ICIEF) on Growth, Equity and Stability from an Islamic Perspective, Islamic Institute for Research and Training, Istanbul, Turkey.
- Al-Barawi, A. A. (2012, , December 15-17). *Determinants of Governance: A Standard study of a Selected Sample of Countries (in Arabic)*. Paper presented at the Globalization of Management in the Knowledge Age, Al-Jinan University, Tripoli, Lebanon.
- Al-Mutawari, A. (2011). The availability of good governance indicators and their impact on economic growth in Iraq (in Arabic). *Gulf Economic Journal*, 19(1), 12-32.
- AlBassam, B. A. (2014). Good Governance: A Case Study of Saudi Arabia (in Arabic). *Arab Economic Research*, 67,68, 176-200.
- Badun, M. (2005). The quality of governance and economic growth in Croatia. *Financial theory and practice*, 29(4), 279-308.
- Bouزيد, S. (2012). *The Role of Good Governance in Achieving Sustainable Development in Arab Countries: The Case of Algeria (in Arabic)*. (Dissertation), University of Tlemcen, Alger.
- Campos, N. F., & Nugent, J. B. (1999). Development Performance and the Institutions of Governance: Evidence from East Asia and Latin America. *World Development*, 27(3), 439-452.
- Dixit, A. (2007). *Governance, Institutions and Development*. NJ: Princeton University.
- Dunnett, A. (1998). *Understanding the economy: an introduction to macroeconomy*. London: Longman.

- عربية. العددان 67-68: 176-200.
- بوزيد، سايح. (2012م). دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر.
- سارة، بركات؛ وزايد حسية. (2012م). الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروطاً أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 مايو، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر.
- العجلوني، محمد محمود. (2013م). أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-11 سبتمبر، للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، إسطنبول، تركيا.
- عجمية، محمد عبد العزيز؛ و الليثي، محمد علي. (2004م). التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، وسياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- غانية، نذير. (2016م). إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة: دراسة حالة بعض الاقتصاديات. رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح.
- فريد، ابرادشة. (2014م). الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- المطوري، أحمد. (2011م). مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم الرشيد وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة الاقتصادي الخليجي، 19(1): 12-32.
- مؤشرات الحوكمة العالمية (2017). البنك الدولي. نسخة اتلكرونية على الرابط: www.govindicators.org

- Edison, H. (2003). How strong are the links between institutional quality and economic performance? *Finance and Development*, 40(2), 35-37.
- Farid, I. (2014). *Good Governance in Algeria under the Rule of One Party and Multi-party Sytem*. (PhD thesis), University of Algiers, Algeria.
- Ghania, N. (2016). *Energy Management Strategy for Sustainable Development: A Case Study of Some Economies (in Arabic)* (PhD thesis), University of Qasdi Merbah, Algeria.
- Globerman, S., & Shapiro, D. (2002). Global foreign direct investment flows: The role of governance infrastructure. *World Development*, 30(11), 1899-1919.
- Gray, H. (2007). *Governance for economic growth and poverty reduction: empirical evidence and new directions reviewed*. Washington Dc:: Department for International Development / World Bank.
- Kato, T., Kaplan, J. A., Sophal, C., & Sopheap, R. (2000). *Cambodia: Enhancing governance for sustainable development*. Mandaluyong, Philippines: Asian Development Bank.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2006). *Measuring governance using cross-country perceptions data*. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2), 220-246.
- Kemp, R., Parto, S., & Gibson, R. B. (2005). Governance for sustainable development: moving from theory to practice. *International Journal of Sustainable Development*, 8(1-2), 12-30.
- Khan, M. (2008). *Governance and development: the perspective of growth-enhancing governance*. Tokyo: National Graduate Institute for Policy Studies.
- Knack, S., & Keefer, P. (1995). Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative institutional indicators.
- Kurtz, M. J., & Schrank, A. (2007). Growth and governance: Models, measures, and mechanisms. *Journal of Politics*, 69(2), 538-554.
- Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. *The American Economic Review*, 45(1), 1-28.
- Maiti, D., & Mukherjee, A. (2013). Governance, foreign direct investment and domestic welfare. *International Review of Economics & Finance*, 27, 406-415.
- Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The quarterly journal of economics*, 110(3), 681-712.
- Mehanna, R.-A., Yazbeck, Y., & Saredidine, L. (2010). Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle? *Journal of Transnational Management*, 15(2), 117-150.
- Roll, R., & Talbott, J. (2003). Political and economic freedoms and prosperity. *Journal of Democracy*, 14(3), 75-89.
- Sarah, B., & Hasiba, Z. (2012). *Sarah, Barakat, and Zaidi Hasiba (2012). Good governance, Control of Corruption and Bribery as Essential Conditions for Development in the Middle East and North Africa*. Paper presented at the National Forum on Corporate Governance as a Mechanism for Reducing Financial and Administrative Corruption, Financial Center, Banks and Business Administration, University of Biskra, Algeria.
- UNDP. (1998). *Factors to Consider in Designing Decentralized Governance Policies and Programmes to Achieve Sustainable People-Centered Development*. New York: The World Bank, Management Development and Governance Division.
- United Nation. (2011). *The Millennium Development Goals Report 2011*. New York: United Nation.
- United Nations. (2010). *The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development; Human Development Report 2010*. New York, NY: Palgrave Macmillan.
- Weiss, T. G. (2000). Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges. *Third World Quarterly*, 21(5), 795-814.
- World Bank. (1991). *Managing Development: The Governance Dimension*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. (1997). *World Development report 1997 the State in a Changing World*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- World Bank. (2003). *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa. Enhancing Inclusiveness and Accountability*. Retrieved from Washington DC.
- World Bank. (2005). *Middle East and North Africa 2005 Economic Developments and Prospects: Oil Booms and Revenue Management*. Washington, D.C: World Bank.